وشهود النفى يتراجعون

٩

انتهت المحكمة من سماع شهود الاثبات الذين اختارتهم .. ورفضت سماع شهود النفى الذين طلب الدفاع حضورهم .. إن هذا الرفض كان حلقة من سلسلة أخطاء قانونية لاحصر ولانهاية لها .. فحتى عندما سمعت المحكمة لشهود الاثبات الذين جاءوا بهدف إحكام التهمة حول رقبة المتهمين وقعت المحكمة فى خطأ قانونى واضح .. وقاتل .

إن القانون ينص على أن يحجز الشهود فى قاعة جانبية خاصة ، وأن ينادوا عليهم واحدا بعد آخر .. على أن يبقى من انتهت شهادته فى القاعة حتى رفع الجلسة .. وقد قصد القانون من وراء ذلك أن لايسمع الشاهد مايدور فى الجلسة أمامه فيؤثر فى شهادته قبل الادلاء بها .. وقصد القانون من بقاء الشاهد الذى انتهت شهادته فى القاعة حتى رفع الجلسة ألا يخرج الشاهد ليملى على بقية الشهود وقائع شهادته (مادة ٢٧٨ من قانون الاجراءات) .

لكن فى هذه القضية .. لم تقم المحكمة بإبعاد الشهود عن قاعة المحكمة .. دخلوا معا .. وجلسوا معا قبل أن تبدأ الجلسة .. ورغم أن الشهود لم يكونوا معروفين للدفاع إلا أنه نجح فى إثبات حضورهم فى قاعة المحكمة قبل الإدلاء بشهاداتهم[1] .

وقد كان مضحكا ، أن تطلب النيابة فور الانتهاء من سماع شهود الإثبات ، أن تبدأ مرافعتها .. كأنه ليس من حق الدفاع استدعاء شهود نفى من جانبه .. وفى جلسة يوم ٩ ديسمبر ١٩٨١ ، وقف الدفاع ليطلب سماع شهادات بعض ممن رأى أنهم قد يخدمون وجهة نظره .. ومن هؤلاء كان :

١ ــ سماحة المفتى لسماع أقواله ومناقشته فى التقرير المقدم منه عن فكر المتهمين .
٢ ــ أى خبير آخر من رجال الدين لمناقشته فى فكر المتهمين ولو على نفقة الدفاع .
٣ ــ أى أستاذ أمراض نفسية وعصبية بمستشفى المنيل الجامعى كخبير لتوقيع الكشف الطبى لبيان

---

(١) ص ٤٣ ، ٤٧ ، ٣٩ ، ٥٢ ، ١٠٧ من محاضر الجلسات .

مدى تأثير التعذيب الذى وقع على المتهمين ومدى تأثيره على حالتهم النفسية وعلى أقوالهم فى التحقيق قبل عرضهم على النيابة العسكرية .

٤ ــ فضيلة الإمام الأكبر الدكتور **بيصار** شيخ الأزهر والذى كان متواجدا بالمنصة ليسمع شهادته كشاهد رؤية .. ولسماع رأيه الدينى وكذلك فضيلة المفتى بصفتيهما من كبار موظفى الدولة الذين يتقاضون مرتبات لم يحصل على مثلها رسول الله ﷺ أو غيره من الأنبياء أو الصحابة [٢] .

٥ ــ كل من صلاح أبو اسماعيل الذى عاصر قانون الأحوال الشخصية وصدوره على النحو الذى انتهى اليه . والدكتور موسى شاهين لاشين والشيخ عبد الله عبد العزيز بن باز رئيس هيئة الفتوى بالمملكة العربية السعودية . وسيتم استدعاؤهم على نفقة الدفاع .

٦ ــ السيد كمال الدين حسين [٣] ليشهد ماذا ناله من السادات عندما أرسل له برقية يقول له فيها : اتق الله .

٧ ــ السيد عبد اللطيف بغدادى[٤] لأنه واحد من الذين خرجوا مع زملائه على طاعة الملك فاروق ومع هذا كتب لهم التاريخ أن يكونوا أبطالا رغم أنهم خرجوا على اليمين الذى أقسموه بطاعة الملك باعتبارهم من ضباطه . ورغم أن ماقاموا به يعتبر جناية قلب نظام حكم بالقوة معاقب عليها بالإعدام . وهو قد عاش فى ظل حكم السادات وتعرض وباقى أعضاء مجلس قيادة الثورة لما نود أن نعرفه منهم .

٨ ــ محمد حسنين هيكل وقد كتب عنه أنه هو الذى كان يعد خطب الرئيس عبد الناصر ثم السادات من بعده .. ومطلوب سماع شهادته فى شأن ماحدث بينه وبين الرئيس السادات من اختلاف والذى انتهى بالتحفظ عليه . وليبين كيفية مقتل خمسة من الذين اعتقلوا معه فى سبتمبر ومنهم عبد العظيم ابو العطا .

٩ ــ ووزراء الخارجية اسماعيل فهمى ، محمد ابراهيم كامل ، محمد رياض وكذلك د . اسامة الباز ليشهدوا من جانبهم عن الصلح الذى تم مع اسرائيل[٥] .

١٠ ــ السيدة أرملة الرئيس السادات لأنها سبق أن أعلنت فى الصحف أنها قد حذرت الرئيس مراراً من أنه سوف يتعرض للقتل إلا أنه لم يكن يأبه لذلك وبدليل عدم ارتدائه للدرع الواقية أثناء توجهه للعرض . كما أنها سبق أن نشر على لسانها من سنتين سابقتين على الحادث ، من أن الاغتيال يتهددها من كل الجهات . وأن المخابرات الاسرائيلية حذرت من أنه قد يحدث للرئيس حادث اغتيال فى ٦ أكتوبر . وأن كرايسكى مستشار النمسا حذر السادات أثناء زيارته الأخيرة للنمسا من انقلاب قد يقع ضده فى مصر .. وكشف له عن محاولة اغتيال أعد لها فلسطينيون تم ضبطهم فى النمسا

---

(٢) عبد الحليم رمضان المحامى هو صاحب هذا الرأى .

(٣) و (٤) كل منهما كان عضوا فى مجلس قيادة الثورة سابقا

(٥) كان المتهمون قد قرروا أن رفضهم لكامب ديفيد هو سبب رئيسى فى قتلهم للسادات .

بأسلحتهم قبل الزيارة مباشرة .. وكذلك فإنه مع حضور جيهان فإنه من الملائم أن تضم للدعوى تقارير رئاسة الجمهورية بخصوص ماقالت هى به .

١١ ــ السيد قائد الحرس الجمهورى المسئول عن أمن الرئيس والذى يصطحبه معه فى كل حلاته فى الداخل والخارج .

١٢ ــ السيد حسن التهامى : بخصوص مانشر على لسانه فى مجلة اكتوبر [٦]

١٣ ــ د . محمد حلمى مراد والأستاذ ابراهيم طلعت المحامى لأنهما عايشا تجربة تعذيب المتحفظ عليهم فى السجون . وليقولا ما إذا كان المعتقلون معرضين للهلاك فى السجون أم لا ؟

١٤ ــ د . عزيز صدقى و د ــ ابراهيم حلمى عبد الرحمن[٧] ، د . عبد العظيم لطفى رئيس الأهرام الاقتصادى . د . سعد الدين ابراهيم الباحث فى الأهرام . وجمال الفر رئيس الرقابة[٨] الادارية التى ألغاها السادات ليوضحوا جميعا للمحكمة البعد الخاص بالانحراف والتخطيط فى البلاد وكذلك أسباب « انتفاضة الحرامية » فى ١٨ ، ١٩ يناير كما اسماها السادات .

وكان ضمن الطلبات العديدة التى تقدم بها الدفاع كذلك ..

ولم تستجب المحكمة لهذه الطلبات .. ولا لأى طلبات أخرى من هذه الطلبات طلب بضم القضايا أرقام ٥ و ٨/ ١٩٨١ ــ عسكرية عليا والتى اتهم فيها بعض ضباط القوات المسلحة ، وأسميت بقضية قلب نظام الحكم وكانت متداولة أثناء نظر الدعوى ، وكان الشهود فى هاتين الدعويين قد أقروا أمام المحكمة العسكرية بوقوع تعذيب عليهم ليشهدوا ضد المتهمين (وبالذات فى جلسة ١٩٨١/١٢/٦) ولذلك فقد طلب الدفاع ضم محاضر الجلسات التى أقر فيها الشهود بذلك[٩] .

كذلك : طلب الدفاع ضم قضية أمين عثمان التى أتهم فيها أنور السادات وأصبح من يومها بطلا فى نظر نفسه وفى عهده قدمت الاذاعة والتليفزيون العديد من التمثيليات عن دوره البطولى فى هذه القضية ثم حول قاعة المحكمة التى جرت فيها محاكمته (فى محكمة جنوب القاهرة) الى قاعة تحمل اسمه . ثم قام

---

(٦) قال حسن التهامى فى مجلة اكتوبر : إن السادات قد أسرى (رحلة الاسراء) من القاهرة الى القدس .. من قصر عابدين الى المسجد الأقصى . وعندما يقال إن المتهمين دينيون فإن هذا لايخرج عما ادعاه التهامى نفسه من وصفه رحلة السادات الى القدس بأنها إسراء . تشبيها بالرسول ﷺ .

وكان الغرض من شهادته أن يبين توضيح مايدعيه أن ماحدث يكون اختلافا فى رؤية دينية قد تحسب لصالح المتهمين أو ضدهم بحسب مانتبى به الرؤية من مناقشات الشاهد .

(٧) وزير التخطيط الأسبق فى وزارة ممدوح سالم التى شهدت انتفاضة الشعب فى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧

(٨) كان الرئيس مبارك قد أصدر قراره بإعادة الرقابة الادارية بعد أقل من شهرين من توليه الرئاسة .

(٩) احدى هذه القضايا حكم فيها بالبراءة من تهمة قلب نظام الحكم وعند التصديق عليها ألغى رئيس الجمهورية الحكم وأعاد نظر القضية أمام دائرة اخرى .. لكن بعض المحامين أوقفوا القضية بإجراءات طعن أمام المحكمة الدستورية العليا . ومن المتهمين كان مقدم/ عصام القمرى أحد المتهمين فى قضية الجهاد .

بتعيين رئيس النيابة المترافع فى هذه القضية رئيسا لما أسماه ديوان المظالم . ثم مدعيا عاما إشتراكيا لفترة[١٠] ثم قام كذلك بتكريم رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم ببراءته وجعل من تاريخ الحكم فى هذه القضية ماأسماه عيد القضاء .

كذلك ضم القضية التى اتهم فيها مع السيد/ حسن عزت بتهمة التخابر مع الألمان إبان الحرب العالمية الثانية والتى صورها فيما بعد على أنها عمل من أعمال الوطنية والبطولة فى مواجهة الاحتلال الانجليزى .

وطلب المحامون ضم خطب السادات فى مجلس الشعب المصرى والتى أعلن فيها مبادرته .. وكذلك خطابه فى الكنيست الاسرائيلى تحت خريطة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات والتى كانت تعلو المنصة التى وقف يخطب عليها !

أيضا ضم تسجيلات لقاءات الرئيس السادات فى أسوان والبيت الأبيض الأمريكى وفى معسكر كامب ديفيد[١١] وشرم الشيخ[١٢] . وتسجيلات الصلاة فى وادى الراحة بسيناء[١٣] وبيان الخامس من سبتمبر والذى أعلن فيه قرارات سبتمبر الشهيرة .

وضم مشروع قانون تم إعداده بمعرفة لجنة الاقتراحات والشكاوى التى كان يرأسها محمود أبو وافية (عديل الرئيس) بتعيين السادات خليفة للمسلمين يطلق عليه اسم سادس الخلفاء الراشدين[١٤]

---

(١٠) المستشار انور حبيب .

(١١) قيل إن السادات كان يتخلص أولا بأول من كافة التسجيلات التى تدور فيما بينه وبين أى زائر أجنبى . وأنه قد أحضر جهازا خاصا يسمح له بالتخلص من كافة المستندات أو التسجيلات بالحرق إلكترونياً بعد انقلاب ١٥ مايو سنة ١٩٧١ مباشرة .

وكان القصد من طلب هذه التسجيلات اثبات عكس ذلك .. أو على الأقل التأكد منه من ناحية ومن ناحية أخرى ليثبت أمام المحكمة حجم التنازلات التى قيل إن السادات كان يقدمها أو قدمها بالفعل فى لقاءاته بالرؤساء الأمريكيين ابتداء من نيكسون وفورد وكارتر وريجان ومن قبلهم روجرز وهنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية والاخير باشر فى فترة زيارته مفاوضات فض الاشتباك الاول والثانى (الكيلو ١٠١) والتى كانت بداية الخطوات إلى كامب ديفيد بعد أن حول السادات انتصار اكتوبر سنة ١٩٧٣ الى هزيمة بالمعنى الصحيح لمقياس الحروب .

(١٢) بعد لقاء السادات بيجن فى شرم الشيخ بأربع وعشرين ساعة قامت الطائرات الاسرائيلية بتدمير المفاعل الذرى العراق بالقرب من بغداد كما تم كذلك بعدها اغتيال عالم الذرة المصرى د . المشد اثناء إقامته فى أحد فنادق باريس وهو احد العلماء البارزين الذين ساهموا فى انشاء المفاعل العراق وربما كان تواجده بفرنسا أثناء اغتياله بهدف التفاوض على مفاعل جديد للعراق .

(١٣) كان السادات يقول إنه يشعر براحة عجيبة عندما يمضى أياما فى وادى الراحة بسيناء وهو مكان قريب من جبل موسى ودير سانت كاترين وقد اصطحب السادات معه فى صلاته التى أقامها فى الخلاء شيخ الأزهر الشيخ بيصار ، واستقدم إليه اكبر المهندسين العالميين لإنشاء مأسماه بمجمع الأديان اليهودية والمسيحية والاسلام وتصميم قبر طلب دفنه فيه عند وفاته .

(١٤) المعروف تاريخيا أن الخلفاء الراشدين أربعة أولهم أبو بكر ثم تلاه عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان وآخرهم على بن أبى طالب ولقد أطلق مؤرخو الإسلام لقب خامس الخلفاء الراشدين على عمر بن عبد العزيز الخليفة الإسلامى لشدة ورعه وعدله لدرجة معها حرم على أولاده وأهل بيته أن يلبسوا أو يأكلوا إلا مايلبسه ويأكله أقل الناس من عامة المسلمين وانتهى الأمر بقتله على أيدى مجموعة من أقاربه الذين مسهم قراراته بتحقيق العدالة بين كل المسلمين ، وقصة الاقتراح بتسمية أنور السادات بسادس الخلفاء الراشدين رغم أن الدستور الدائم قد أعطى حق رئاسة الجمهورية له مدى الحياة تقويا وتم التعديل فى حياته إلا أن الاقتراح قد ورد إلى لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب من رئاسة الجمهورية . ثم تبناه أحد أعضاء المجلس (العضو محمد مكى) وقد أدخل للجنة التشريعية لإصدار القانون الذى حال دون صدوره مقتل السادات .

وخطاب السادات فى ١٦/ ١٠/١٩٧٣ بمجلس الشعب . وخطابه فى مؤتمر الصيادين فى سبتمبر : ١٩٨٠ بالاسكندرية[١٥] .

وطلب الدفاع ضم التحقيقات التى تمت فى بلاغ كان قد تقدم به عبد الحليم رمضان المحامى الى النائب العام فى سنة ١٩٨٠ يطلب فيه التحقيق فيما نسب للسادات .. اختلاسه لنفسه مبلغ ألف مليون جنيه تسلمها من الحكومة الامريكية[١٦] .

وأعاد الدفاع طلب سماع شهادة الفريق أبو غزالة وزير الدفاع أما عن طلبات المتهمين فلقد كانوا حتى تاريخ التقدم بهذه الطلبات محبوسين حبسا انفراديا ومنهم الشيخ عمر عبد الرحمن وهو فاقد البصر ومريض بالسكر وانتهت المحكمة إلى تأجيل البت فى كل الطلبات التى تقدم بها الدفاع الى جلسة تالية وفى تلك الجلسة رفضت طلبات الدفاع وكلفت النيابة العسكرية ببحث طلبات المتهمين .

□□

استدعت المحكمة شاهدين كان الدفاع قد أشار إليهما فى جلسة استجواب شهود الإثبات .. إن الشاهدين من شهود الإثبات الذين استمعت إليهم النيابة لكن المحكمة لأسباب نجهلها استبعدت سماع شهادتهما ضمن من استبعدتهم من شهود الإثبات ، وعندما أثار الدفاع هذا الاستبعاد ، قررت المحكمة استدعاء الشاهدين ، على أنهما من الشهود الذين طلبهم الدفاع أى شهود النفى ، وفيما بعد ذكرت المحكمة فى أسباب حكمها أنها حققت للدفاع ماطلبه رغم أن الشاهدين ليسا أبدا من شهود النفى بالمعنى الصحيح لشهود النفى

كان الشاهد الأول هو : جندى شرطة عسكرية حسن مبروك بيومى .

وكان الشاهد الثانى هو : ضابط مخابرات عسكرية عباس بركات .

ولم يضف الأول أى جديد تقريبا

أما الثانى فقد قال فى ايجاز متعمد :

---

(١٥) فى ١٦/١٠/١٩٧٣ توجه السادات الى مجلس الشعب فى موكب شعبى ضخم وفى سيارة مكشوفة مرتديا الزى العسكرى وقد علق على صدره كل الأوسمة والنياشين التى أعطاها لنفسه وآخرها نجمة سيناء العسكرية التى كان قد اصدر قرارا بمنحها لأبطال حرب اكتوبر ولم تكن قد منحت لأحد بعد وفى هذا الخطاب باهى السادات بالانتصار الذى تحقق . ولكنه أعلن فى ذات الخطاب مبادرته الأولى للسلام لأنه على حد قوله ليس (قد أمريكا) وفى ذات اللحظة التى كان يخطب فيها كانت جولدامائير رئيسة مجلس الوزراء الاسرائيلى ومعها شارون تلقى بأحاديثها الى الصحفيين العالميين الذين تم استقدامهم بجوار منطقة الزيتية فى السويس .. فهل كان السادات على علم بما تم فى الليلة السابقة من اقتحام شارون بلواء عسكرى اسرائيلى منطقة ما ، بين القوات المصرية على الشاطىء الشرقى لقناة السويس ويعبر البحيرات المرة ليطوق الجيش الثالث الميدانى وبمحاولة احتلال مدينتى الاسماعيلية والسويس والتى قاومته حتى ١٩٧٣/١٠/٢٤ عندما التزمت القوات الأسرائيلية بقرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار ١٩٧٣/١٠/٢٢ .

(١٦) قال الأستاذ/ عبد الحليم رمضان فى نقابة المحامين وفى أحد المؤتمرات المفتوحة وفى حياة السادات بعد تقدمه بالبلاغ أنه طلب من النائب العام أن يحيله الى المحاكمة لو ثبت كذب مايدعيه بشأن السادات رغم مأتقدم به من وثائق كانت قد أرسلت له من بعض الجهات فى أمريكا .. إلا أن النائب العام وقتذاك أرسل له أكثر من مرة ، من يطلب منه سحب الشكوى .. ورفض النائب العام فى ذات الوقت أن يفتح محضرا بأقواله ليقرر فيه تفصيلا مايدعيه

فى طابور العرض كان فيه عربية فى الصف اليمين نزل واحد من جنب السواق وتقدم حوالى سبع خطوات وألقى حاجة صفراء ضربت فى المنصة[17] وبعد كده انفجرت وحصل هرج وصراخ وأصوات وأنا ضربت طلقة عليهم وبعدين حسيت بألم فى رجلى اليمنى .

وسأله الدفاع :

س : اشرح للمحكمة تفصيلًا ماذا حدث أمامك عندما نزل الفرد من كابينة السيارة وماذا شاهدت ومن تبعه وماذا فعل كل منهم ؟

جـ : عربية المدفعية وقفت ونزل الضابط وبعدين لما أصبت لم أتابع الموقف ونقلت للمستشفى !!

كان هروبا من الاجابة ..

ولهذا فلقد فاجأه الدفاع بسؤال:

س : قررت فى اقوالك فى التحقيقات بالنيابة العسكرية وصفاً تفصيليا لما شاهدته وما حدث بالضبط فوضح ذلك لعدالة المحكمة [18] ؟

جـ : لما نزل الفرد من العربية رمى قنبلة أو شيء اصفر اصطدم بسور المنصة وانفجر وبعد كده سمعت صوت الانفجار وأصوات طلقات نارية وحصل هرج ومرج فى المنصة . حاولت النزول ولقيت الناس بتجرى . ضربت عليهم طلقة وبعدين أصبت .

س : هل ماذكرته أمام النيابة هو ماحدث بالضبط فى مكان الحادث ؟

جـ : مش متذكر !

س : قررت فى التحقيق أنك شاهدت شخصا يلقى بقنبلة ثم قام بإطلاق النار من سلاح تعتقد أنه طبنجة على مكان الرئيس بالمنصة . آذكر للمحكمة تفاصيل ذلك ؟

جـ : الفرد لما نزل من العربية وتوجه للمنصة ماقدرتش أميز معاه أى سلاح وبعد مارمى القنبلة وانفجرت بالسور . سمعت أصوات طلقات نارية مقدرتش أميز طبنجة أو غير طبنجة .[19] .

---

(١٧) رغم أنه ضابط بمخابرات عسكرية أصر على تسمية القنبلة بالحاجة الصفراء !!

(١٨) ص ٦٠٩ من تحقيقات النيابة العسكرية وفيها شرح بالتفصيل لما حدث من ساعة نزول خالد الاسلامبولى من العربة حتى نهاية العملية .

(١٩) فى التحقيقات قال الشاهد من قبل :

كنت معين فى ركب السيد/ رئيس الجمهورية وذلك للتواجد فقط ضمن الذهاب والابلاغ عن تحركات الركب الى رئاستى وأثناء العرض العسكرى كنت متواجداً فى أعلى المدرجات بالمقصورة جهة اليسار . ثم لوحظت أثناء مرور العرض بتوقف العربة قبل الأخيرة وقد ظننت أن بها عطلا ثم حاولت السير مرة أخرى ولكنها توقفت نهائياً أمام المنصة مباشرة وفتح باب الكابينة ونزل منه ضابط العربية وكان ينظر الى مؤخرة العربة مما جعلنى أظن أنه سيتوجه الى مؤخرتها لاصلاح العطل الذى أصابها ولكنه توجه فجأة وبسرعة سيراً على الأقدام إلى المنصة حتى مسافة من ١٥ ــ ٢٠ متر تقريباً وألقاها على المنصة ولكنها اصطدمت بسور المنصة وسقطت على الأرض فى مواجهة الضابط الذى ألقاها وبعد ثوان قليلة انفجرت القنبلة انفجاراً شديداً ثم رأيته يمسك سلاحا ناريا اعتقد أنه طبنجه ثم قام بإطلاق النار على مكان الرئيس بالمنصة وقد لاحظت أثناء هذه الثوانى القليلة قفز أحد الأفراد من عربة المدفعية مما دفعنى الى إخراج سلاحى

س : اشرح للمحكمة خطوات إلقاء القنبلة حتى انفجارها كما رأيت ؟

جـ : القنبلة ألقيت وخبطت فى سور المنصة ووقعت على الأرض وانفجرت بعد ثانيتين .

س : فى أى اتجاه أطلقت رصاصك ؟

جـ : فى اتجاه الأفراد اللى كانوا بيحاولوا الهرب .

س : ماعيار سلاحك ؟

جـ : طبنجة سميث عيارها مش متذكره لأنه سلاح أمريكانى لسه جاى ومنعرفوش[٢٠]

س : أين كان الرئيس بالنسبة لك ؟!

جـ : يمين لأسفل

س : على أى مسافة ؟

جـ : حوالى ٧٠ مترا[٢١]

س : ماالمدى المؤثر للطبنجة التى كنت تحملها ؟

جـ : ٥٠ مترا .

س : هل الفردان اللذان كانا ينسحبان هل كانا فى مدى طبنجتك ؟

جـ : اعتقد ذلك .[٢٢]

س : هل كان فى المنصة أشخاص مسلحون ؟ .

جـ : لااعلم .[٢٣]

س : ألم تسمع طلقات نارية من داخل المنصة أثناء عملية الاعتداء ؟

جـ : مقدرش أميز إذا كانت من داخل المنصة أم من غير المنصة ولكن سمعت صوت طلقات نارية .

س : ألم تنزل للصفوف الأولى عقب سماع الطلقات ؟!

جـ : نعم[٢٤]

س : هل قام أحد من المنصة غيرك بمطاردة الجناة ؟

جـ : أفراد الحراسة .

س : كم عددهم ؟

---

(٢٠) كانت إحدى المجلات الأمريكية قد نشرت بعد وفاة الرئيس تتساءل عن كيفية اغتياله وقد تم تدريب حراسه وتسليحهم وأنفق على ذلك ٢٥ مليون دولار وهناك شك فى أن يكون الشاهد لايعلم بعيار تسليحه وهو أمر مسلم به بالنسبة لأى شخص يستعمل سلاحا !

(٢١) راجع تقارير معاينة المنصة .

(٢٢) بدون تعليق .

(٢٣) بدون تعليق .

(٢٤) بدون تعليق

جـ : مقدرش اعدهم لأنهم من جهات كثيرة[٢٥]

س : ماذا كانوا يرتدون ؟!

جـ : ملابس مدنية .. وملابس عسكرية .

س : هل تتبعوا الجناه بأسلحة ؟ .

جـ : معرفش أنا أصبت . !!

س : هل تم عرض أفلام للحادث عليك بالمخابرات ؟!

ورفضت المحكمة توجيه هذا السؤال !؟

□□

وفى نهاية الجلسة (١٩٨١/١٢/١٢) أصدرت المحكمة قرارها برفض كل الطلبات التى كان قد تقدم بها المحامون فى الجلستين الأخيرتين . ومنها كذلك استدعاء العميد محمد فايز عون الرفيق الحرس الخاص لرئيس الجمهورية لسؤاله عن مكان وجوده وقت الحادث وسبب عدم تواجده بالمنصة . وعن الحراسة الخاصة للرئيس الراحل . وكذلك بيان عن عدد أفراد الحراسة الخاصة الذين كانوا متواجدين بأرض العرض يوم الحادث .

ووقف الدفاع ليعلن أن مايحدث من المحكمة هو اعتداء على حق الدفاع . وأن رفض المحكمة سماع أى شاهد نفى ولو واحد حتى ولوكان يحقق فى حضور مصلحة ولو محتملة لمتهم واحد يعتبر خرقا لما استقر عليه القضاء .. وأصرت النيابة العسكرية على المرافعة .. وفى ذات الجلسة رغم أن الساعة قد بلغت الرابعة بعد الظهر .. وألحت النيابة فى طلبها .

□□

فى الجنايات دائما لاتكتفى النيابة بتقديم قرار الاتهام وقائمة الشهود (شهود الإثبات) وأى أدلة أخرى تراها لثبوت التهمة ضد المتهم . وإنما تقوم بالمرافعة أيضا وقبل أن يترافع المحامون .. فالمتهم دائما هو آخر من يتكلم ، لكن النيابة فى أغلب الأحيان تحتفظ لنفسها بحق الرجعة .. تحتفظ لنفسها بحق التعقيب على ماقد يثور من الدفاع .. وتحتفظ النيابة بهذا الحق على وجه الخصوص إذا استشعر عضو النيابة الحاضر أن المحكمة يمكن أن تميل من خلال أوراق الدعوى الى جانب الدفاع .. وعندما تعقب النيابة يكون أيضاً للدفاع أن يتكلم عملا بقاعدة إن المتهم هو آخر من يتكلم والمحامى يتكلم بلسان موكله .. المتهم .

وقف المدعى العام العسكرى يطلب المرافعة .. فيأذن له رئيس المحكمة أن يبدأ ..

---

(٢٥) بدون تعليق

وكان على هيئة الدفاع أن تتحرك بسرعة .. فمعنى أن ترافع النيابة هو أنها تسرع بالفصل فى الدعوى ... معناه أنه يتعين على الدفاع أن يبدأ فوراً فى الرد .

إن القدر المتاح من معلومات يؤكد لنا أن القضية مطلوب الفصل فيها على وجه السرعة لارتباط ذلك بإتمام إنسحاب اسرائيل من سيناء يوم ٢٦ ابريل ١٩٨٢ .

ومعنى هذا أن الوقت لايكفى ، حتى لأن يطلع الدفاع على كافة مستندات وأوراق القضية التى كان معظمها تحت يد المحكمة فقط .. والمحكمة ــ وإن لم تمانع فى الاطلاع عليها ــ فإن هذا الاطلاع يحتاج الى وقت طويل ، كما أن بعضا من هذه الأوراق لم يكن قد وصل حتى هذه الجلسة اليها مثل التقارير الطبية عن الأسلحة والذخائر التى ألح الدفاع وبإصرار وفى أكثر من مرة لضمها .

لهذا وقف الدفاع يعترض ..

وقال عبد الحليم منذور ــ المحامى :

إن هيئة الدفاع تعترض على رفض جميع طلبات الدفاع وإن الرفض لسماع شهود النفى يشكل إخلالا خطيرا بحقوق الدفاع .. وإهدارا جسيما لضمانات أصلية وجوهرية كفلها القانون فى كل بلاد العالم المتحضر وأن القاضى شأنه شأن النيابة ، طالما حقق دعوى فعليه أن يقيم توازنا عادلا بين طلبات الاتهام وبين طلبات الدفاع حتى لاتنظر الدعوى من وجهة نظر النيابة وحدها .. ونحن إذ نسجل هذا ونعلن احتجاجنا على عدم سماع وتحقيق أوجه دفاعنا فإننا نستأذن المحكمة الموقرة فى أن تأذن لنا بالانصراف مقاطعة منا لمرافعة النيابة حتى لا نتورط بأدلة لم تتح فرصة مناقشتها

وقال : إن دفاع المتهمين جميعا يعلن تضامنه فى إثبات انسحابهم من قاعة الجلسة فى أثناء مرافعة النيابة بعد أن أخليت لها الساحة بقبول جميع طلباتها ورفض جميع طلبات المتهمين بحكم تنطق به اليوم أيضا فى جلسة سرية .

ويسأل رئيس المحكمة :

هل اعتراض الدفاع على سرية الجلسات أم لسبب آخر ؟

ويرد الدفاع :

إن من حق الدفاع الاعتراض على سرية الجلسات مرة واثنتين وثلاثا وألف مرة خصوصا إذا كان قرار السرية قد صدر عن المحكمة دون طلب من النيابة أو الدفاع . وإذا ماتجردت الدعوى من أسباب السرية بعد ماتعهد الدفاع بعدم ذكر القوات المسلحة وصفا وتجهيزا أو إعدادا وفيما يتعلق بالنظام العام فهو يؤمن حقوق المتهمين قبل أن يؤمن حقوق الادعاء لأن المتهم أوهن وأضعف من الادعاء وهو الأولى بكل الرعاية الانسانية والقانونية ولأنه يظل بريئا الى أن تصدر فى حقه الأحكام .

والتزاما بحقوق الدفاع فإننا جميعا نقر بانسحابنا من القضية طوال مدة مرافعة النيابة .

ويتساءل رئيس المحكمة :

هل يستقيم ذلك ؟!

ويقف محام آخر (اسماعيل النجار) ليقول :

الى جانب مسئوليتنا الانسانية والقومية والوطنية والمهنية والمدنية والجنائية والتأديبية فإنها أيضا مسئولية دينية لذلك فإنه يجب أن تسبغ المشروعية على شكل الدعوى !

وهنا يقف المدعى العام العسكرى منتفضا ويصرخ :

أطلب توقيع العقوبات التى يفرضها القانون على المحامين !

ويرد الدفاع :

إنه مهما تعرضنا لأمور تعوق أداء مهمتنا فإنه يجب علينا تأدية واجبنا لأن كل قطرة دم تهدر من متهم إنما هى فى رقبة كل محام منا ونحن لانرعى ولانخاف ولانرهب إلا الله سبحانه وتعالى ولا نتبع إلا الرب ونحن كمحامين رأينا والرأى لنا فى أن تقول النيابة كلمتها فى غير حضورنا .

ويطلب رئيس المحكمة من كل محام من أعضاء هيئة الدفاع وبمفرده عما إذا كان يود إنسحابه وأن يوضح أسباب ذلك .. وأجاب المحامون واحدا بعد الآخر بنعم ، وشرحوا نفس الأسباب .

وتصر النيابة العسكرية على المرافعة ... ويقف المدعى العام العسكرى ليترافع فى أبلغ مرافعة فى أهم قضية :

ويقول : إن النيابة العامة العسكرية تكتفى بطلب تطبيق مواد الاتهام على المتهمين! هكذا...فقط..!